Journal of Alasmarya University
Volume 22, September 2014

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الثاني والعشرون، يونيو 2014

أثر التوجيه النحوي في الشواهد الشعرية

أ. عمر مفتاح سويعد *

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على محمدٍ وآله وصحبه، وبعد.

فإن كلام العرب مصدر عظيم من مصادر الاحتجاج والاستشهاد باللغة، ويُقصد به ما أُثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، وشيوع اللحن ولقد استأثر الشعر باهتمام النحاة واللغويين ونال إعجابهم على الرغم من أنهم «لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم للقواعد والاستدلال على صحَّتها»[1].

فكل ما جاء في القرآن الكريم من ظواهر لغوية ونحوية وصرفية جُعِل الشعر شاهداً على صحتها وحِجِّيتها، ولا غرابة في ذلك فقد نُقل عن ابن نباته[2] قوله: «من فضل النظم أن الشواهد لا تُوجد إلا فيه، والحُجج لا تؤخذ إلا منه، أعني أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: قال الشاعر، وهذا كثيرٌ في الشعر، والشعر قد أَتَى به، فعلى هذا فالشاعر هو صاحب الحُجَّة،

---

* الجامعة الأسمرية.

1- من أسرار اللغة ص342.

2- هو عبد العزيز بن محمد بن نباته، من شعراء سيف الدولة الحمداني، اتصل كذلك بابن العميد ومدحه، ولد سنة 327هـ، وتُوفي ببغداد سنة 405ه. ينظر: وفيات الأعيان 190/3، 192، وشذرات الذهب 175/3، 176.

والشعر هو الحُجَّة »[3].

ولعل الاعتماد على الشعر في الاحتجاج والاستشهاد به دون النثر يرجع إلى أنَّ « رواية الشعر أدقُّ من رواية النثر، وأنَّ تذكُّر المنظوم أيسر من تذكّر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر »[4].

فالمادة اللغوية جمعها العلماء من مصادرها الأصلية، وأخذوها من منابعها الصافية الخالية من شوائب العُجمة ومن عادية اللحن؛ لتكون معياراً يُقاس عليه، وشواهد يُحتجُّ بها على صحة القواعد وسلامة الأحكام.

وقد أوضح د. على أبو المكارم معنى الاستشهاد بقوله: « هو ذكر الأدلة النَّصيَّة المؤكدة للقواعد النحوية، أي التي تُبنى عليها هذه القواعد »[5].

إذن فالشاهد الشعري هو ما يستدل به النحوي على صحة القاعدة النحوية التي تم تقعيدها ووضعها معياراً للغة، وأُلزِم الشعراء بالسير عليها، وعدم الحيد عنها، فالشعر العربي الفصيح في عصر الاَحتجاج يأتي بعد القرآن الكريم من حيث الاحتجاج والاستشهاد به، وقد قُسِّمتْ شواهده إلى قياسية وسماعية وشاذة، ونالها نصيب وافر من التغيير والصَّنْع أحياناً لإثبات قاعدة نحوية، وأخرى قد رُوي بعضها بروايات مختلفة، وقد برَّز من النحويين البصريين نحاة عُرفوا بتغيير الروايات الشعرية وإصلاحها لتوافق القاعدة، أو بإنكار روايتها كالمبرد والزجاج والأصمعي، بالإضافة إلى ذلك كان الشعراء يحرصون -في نظم قصائدهم- على أن ينأوا بها عن اللهجات الخاصة التي تتميز بها البيئة المحلية المحدودة؛ لأن الشاعر يطمح في انتشار قصيدته خارج حدود بيئته، ومع هذا لا يستطيع التخلص من تأثير لهجته عليه بالكلية وهذا ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند تقعيد القواعد النحوية خاصة، والدرس اللغوي عامة.

3- الإمتاع والمؤانسة ص250.

4- مدرسة الكوفة ص335.

5- أصول التفكير النحوي ص246.

ثمَّ إن الأهم من ذلك كله هو أن كثيراً من الشواهد الشعرية ليست بدرجة واحدة من حيث التنقيح والابتعاد بها عن البيئة المحلية، وإنما الكثير منها أبيات يتيمة، وقد لا يُعرف قائلها، ثم إن هذه الشواهد تأثرت بعدة عوامل ينبغي ملاحظتها، يرجع بعضها إلى البيئة كما قلنا وبعضها الآخر إلى الرواة أنفسهم، وما قد يصيبهم من النسيان، وقلة الضبط حتى ساءت روايتهم، وهذا بطبعه يؤثر في صحة الشواهد، ويؤدي إلى تعدد آراء النحاة وتوجيهاتهم واحتمالاتهم النحوية حولها، لذا يقول عباس حسن: «على أن لتلك الشواهد خطراً آخر، هي أنها -في كثير من اتجاهاتها- قد تمثل لهجات عربية متعارضة، وتكون دليلاً على لغات قديمة متباينة وتُساق لتأييد آراء نحوية متناقضة، فهي مِعوانٌ على البلبلة اللغوية، ووسيلة للحيرة والشك في استخلاص القواعد، وبابٌ للفوضى في التعبير، وتلك أمور يشكو منها أنصار اللغة والمخلصون لها»[6].

ومما يؤثِّر في الشواهد الانتحالُ في الشعر، واختلاف نسبة الشاهد لقائله وما يترتب على ذلك من خفاء السياق في كثير منها، إما لعدم تمثُّل المنتحل للمقام والجو النفسي، وإما لأن الأبيات المنتحلة والمختلف في نسبتها لأكثر من شاعر غالباً ما تكون مبتورة، ولا يُوجد لها ما يوضِّح سياقها بصورة تجعل القارئ يقطع الشك باليقين لمعرفة مراد قائلها. ففقدان السياق له أكبر الأثر في تعدد الاحتمالات والتوجيهات الإعرابية، بل هو الذي سمح بالعديد من الاحتمالات النحوية، وكان سبباً في تطور ظاهرة الإعراب في العربية كما يرى ذلك الدكتور عبد المجيد عابدين الذي بيَّن أن طبيعة الإعراب ظاهرةٌ جاءت على مراحل ودرجات، معقِّباً على بيت امرئ القيس[من السريع]:

فاليوم أشربْ غير مُستحقب إثماً من الله ولا واغلُ[7]

بقوله: «فـ (أشربْ) حقه في النظام النحوي المألوف أن يُرفع، ولكنه ورد هنا مجزوماً، أو بعبارة أدق مبنياً على السكون كما يُبنى الفعل المضارع على

6- النحو الوافي 8/1.

7- في ديوانه ص258، والكتاب 204/4، والخصائص 74/1، 340/2. والرواية في الديوان (فاليوم أُسقى).

السكون في مثل هذه المواضع في معظم اللغات السامية»[8].

ومثل ذلك للبيد [من الكامل] قوله:

تـــرَّاك أمكنـــة إذا لم أَرْضَـــها أو يرتبطْ بعض النفوس حمامها[9]

فقد أسكن الشاعر الفعل المضارع (يرتبطْ)، كما أسكن امرئ القيس الفعل المضارع (أشربْ) ولا سبيل لإسكانهما، إلا أنهما رُويا كما سُمِعا، واستُشهد بهما على جواز تسكين المتحرك إذا اجتمعت فيه الحركاتَ، حيث نزلت حركة كَل من الراء والباء والغينِ في كلمة واحدة وكذلك الأمر في بيت لبيد، ومثلهما في ذلك مثل (عضْد) فسُكِّنت الباء والطاء من (أشربْ) و(يرتبطْ) تخفيفاً كما تُسكن الضاد من (عضْد).

وعن ذلك يقول السيرافي: «والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة، وقد حكى قوم من النحويين أن كثيراً من العرب يُسكِّنون لام الفعل إذا اتصل بها الهاء والميم والكاف كقوله: أنا أكرمْكم وأعظمْكم»[10].

ومن الشواهد التي تناولها النحويون في كتبهم من لدن سيبويه إلى يومنا هذا، وهي مما تعددت رواياتها فتنوَّعت أوجهها النحوية، قول الشاعر[من البسيط]:

مـن يفعـل الحسنات اللهُ يشكرها والشـر بالشـر عنـد الله مـثلانِ[11]

وقد استشهدوا به على جزم المضارع وسقوط الفاء من جواب الشرطَ قياساً على ما جاء في القرآن الكريم من مثل قوله عز وجل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ

8- مدخل إلى النحو العربي في ضوء اللغات السامية ص36.

9- في ديوانه ص313، والخصائص 74/1، ومجالس ثعلب ص50، 368، والصاحبي في فقه اللغة ص251.

10- ما يحتمل الشعر من الضرورة ص143.

11- البيت منسوب لحسان بن ثابت في الكتاب 435/1، ومعاني القرآن للفراء 476/1، الخصائص 281/2، والمقتضب للمبرد 72/2، كما نُسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في شرح المفصل لابن يعيش 2/9، ومغني اللبيب 68/1، 114، 160، 187، 263، 485/2، 487، 593، 731، 745 والهوامع 60/2.

أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ ﴾ [البقرة: 180]

فَحَذْفُ الفاء من جواب الشرط ضرورةٌ، كما يرى المبرد أنه لا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء؛ لأنه لا يصلح فيه التقديم[12].

وادَّعى الأصمعي أن النحويين صنعوا هذا البيت مثلما ترددوا في نسبته إلى أكثر من شاعر، وأن الرواية الصحيحة هي:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره[13]

وقد ردَّ البغدادي في الخزانة ادِّعاء الأصمعي ذاك، وعدَّه مردوداً؛ لأنه طعنٌ في الرواة العدول[14]، وفي مغني اللبيب استشهد ابن هشام بهذا البيت ثماني مرات، واعتبر أن جملة (اللهُ يشكرها) جواب شرط حذف منها الفاء للضرورة الشعرية، وردَّ قولَ من قال: إنه جوابٌ على إضمار الفاء كما في الآية السابقة. وقد أكَّد ابن هشام رأيه الصائب بإعراب (الوصيةُ) نائب فاعلٍ لـ(كُتِبَ)، وللوالدين: متعلق بها وليس خبراً، وجواب الشرط محذوف تقديره: فليُوصِ[15].

ومن الشواهد التي اهتم النحويون بتحليلها، والاستشهاد بها على جواز تقديم التمييز على عامله، قول الشاعر[من البسيط]:

ضيَّعتُ حزمي في إبعاديَ الأملا وما ارعويت وشيباً رأسيَ اشتعلا[16]

وقول الآخر [من المتقارب]:

12- ينظر: المقتضب 72/2، 73. وقد نسب جماعة من النحويين منهم ابن هشام والعيني والسيوطي إلى المبرد أنه منع حذف الفاء حتى في الشعر، وزعم أن الرواية:
من يفعل الخير فالرحمن يشكره
فالمبرد لم يمنع حذف الفاء في الشعر، واختار أن تخرج الأبيات على حذف الفاء. ينظر المغني 187/1، وهمع الهوامع 555/2.

13- ينظر: النوادر لأبي زيد الأنصاري ص208.

14- ينظر: الخزانة 98/3.

15- ينظر: المغني 114/1.

16- ورد البيت بلا نسبة في المغني 534/2، وحاشية الصبان 201/2.

أنفســـاً تطيـــبُ بنيـــل المنـــى وداعـي المنـون ينـادي جهـارا[17]

فسيبويه يرى ضرورة الترتيب بين التمييز وعامله مطلقاً، بحيث يتقدم العامل في التمييز عليه، سواء كان فعلاً أو اسماً جامداً، فلا يجوز القول: عوناً تصيب زيد، ولا نفساً طبت وكذلك لا يجوز: سمناً عندي منوان، ولا بُرّاً عند قفيزان، على تقدير: عندي منوان سمناً، وقفيزان بُرّاً. أما إذا كان العامل معنى غير فعل فامتناع تقديم معموله عليه ظاهر، ومن باب أولى لضعف عامله[18].

وقد فرَّق كثير من النحويين بين تمييز المفرد وتمييز الجملة، ووافقوا سيبويه على منع تقديم تمييز المفرد على عامله إلا في الضرورة، وأما تمييز الجملة فقد أجازوا توسطه بين الفعل ومرفوعه، نحو: طاب نفساً زيدٌ[19].

غير أن تقديمه على الفعل والعامل فيه خلاف: فقد ذهب ابن عصفور إلى عدم جوازه مطلقاً، سواء كان الفعل متصرفاً أو غير متصرف؛ لأن الناصب له ليس الفعل، وإنما هو الجملة بأسرها[20].

وذهب الكسائي وأبو عثمان المازني والمبرد والجرمي، وكثير من الكوفيين إلى جواز تقديم التمييز على عامله بشرط أن يكون العامل فعلاً متصرفاً، كما ورد في البيتين السابقين، ومما جاء بروايات متعددة كان لها أثرها على الشاهد، قول الشاعر [من الطويل]:

أتهجـــر ليلـــى بـــالفراق حبيبهـــا ومـا كـان نفسـاً بـالفراق تطيـب[21]

فالشاهد في الأبيات السابقة تقدُّم التمييز(نفساً) و(شيباً) على عامله (تطيب) و(اشتعل) والأصل: تطيب نفساً، واشتعل رأسي شيباً، وهو عند جمهور النحويين

17- البيت منسوب لرجل من طيئ في المغني 534/2، وشرح شواهد المغني 26/7، وحاشية الصبان 201/2.

18- ينظر: شرح المفصل 74/2، وحاشية الخضري على ابن عقيل 565/1.

19- ينظر: همع الهوامع 252/1.

20- ينظر: المقرِّب ص232.

21- البيت منسوب إلى المخبل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري. ينظر شرح ابن عقيل 670/1، والدرر اللوامع 208/1، 209.

ضرورة شعرية ليس إلاَّ

وقد ردَّ ابن يعيش على المجيزين لذلك بقوله: « إذا قلنا مثلاً: جاء زيدٌ راكباً، فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى، وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه، وأما إذا قلنا: طاب زيدٌ نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع »[22].

وذكر أبو إسحاق الزجاج أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد هي:

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ[23]

كما نقل أبو الحسن الأخفش أن الرواية في ديوان الأعشى هي:

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيب[24]

وعلى هذا فلا شاهد في البيت، وَإن صحَّتْ الروايتان فقد دلَّتا على تورط النحاة في تحريف الشواهد لتتفق مع ما أصَّلوه من قواعد، لذا يقول ابن ولاَّد –رداً على المبرد–: « إن الرواة قد تغيِّر البيت على لغتها، وترويه على مذهبها، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى؟ »[25].

ومما لاشك فيه أن لغة الراوي قد توافق لغة الشاعر وقد تخالفها، وما كثرة الروايات في البيت الواحد إلا دليل على ذلك.

ونظراً للتقيد بضرورة تقدير الفعل بعد أدوات الشرط خطَّأ ابنُ هشام ابنَ مالك في إجازته تقديم التمييز على فعله متمثلاً بقول الشاعر [من الطويل]:

22- شرح المفصل 74/2.
23- ينظر: المصدر السابق 74/2.
24- البيت ليس في ديوان الأعشى. ينظر: الدرر اللوامع 308/1.
25- الانتصار لابن ولاَّد ص10.

إذا المـرء عينـاً قـرَّ بـالعيش مشريـاً ولم يُعْنَ بالإحسان كـان مُـذمَّما[26]

وبقول الآخر[من الطويل]:

رددْتُ بمثـل السِّـيد نهـدٍ مقلَّـصٍ كمـيشٍ إذا عِطفـاه مـاءً تحلَّبـا[27]

وبقول آخر[من الطويل]:

ولســتُ إذا ذَرْعــاً أضــيقُ بضــارعٍ ولا يائسٍ -عند التَّعسُّر- من يُسْرِ[28]

فابن مالك جوَّز تقديم التمييز على فعله؛ لأنه يرى جواز أن يلي الاسمُ أداةَ الشرط على اعتباره مبتدأ، لذا يقول في التسهيل عن (إذا): «وقد تغني ابتدائية اسم بعده عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش»[29].

وهذا بخلاف مذهب سيبويه الذي يقول: «هذا كتاب الحروف التي لا تَقَدَّم فيها الأسماءُ الفعلَ»[30]، ويؤكد على ذلك بقوله: «واعلم أن حروف الجزاء يقبُح أن تتقدَّم الأسماءُ فيها قبل الأفعال»[31].

أما إذا كان العامل غير متصرف امتنع التقديم عند الجميع، سواء كان فعلاً، نحو: ما أحسنَ زيداً رجلاً، فلا يجوز أن نقول: رجلاً ما أحسن زيداً، أو كان غير فعل، نحو: عندي عشرون درهماً، فلا يجوز أن نقول: درهماً عندي عشرون.

وربما كان العامل في التمييز متصرفاً، لكنه يمتنع تقديم التمييز عليه عند جميع النحويين وذلك إذا كان العامل لفظة (كفى)، نحو: كفى بزيدٍ رجلاً، فلا يجوز تقديم (رجلاً) على (كفى) وإن كان فعلاً متصرفاً، وعلة ذلك؛ لأنه بمعنى

26- البيت ورد بلا نسبة في المغني 534/2، وفي شرح شواهده 5/7، وكذلك في حاشية الصبان 202/2.

27- البيت لربيعة بن مقروم الضبي، وهو من شواهد المغني 534/2، وشرح شواهده 21/7، وشرح التسهيل 389/2، وحاشية الصبان 202/2، وكافية ابن مالك 349/1.

28- ورد بلا نسبة في شرح ابن عقيل 672/1.

29- التسهيل ص94.

30- الكتاب 110/3.

31- المصدر السابق 112/3.

فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، إذ المعنى: ما أكفاه رجلاً[32]، وربما تقدَّم على عامله وهو اسم جامد، كما في قول الراجز:

ونارُنـــا لم يُـــرَ نـــاراً مثلُهـــا قـــد علمـــتْ ذاك معـــدٌّ كلّهـــا[33]

وذلك ضرورة من ضرورات الشعر اتِّفاقاً.

ومن الشواهد الشعرية التي حظيت باهتمام النحويين، واختلفت حولها آراؤهم النحوية، ما تناولت العطف على معمولي عاملين، وذلك من خلال قول الشاعر[من المتقارب]:

هـــوِّن عليـــك فـــإن الأمـــور بكـــفِّ الإلـــه مقاديرهـــا

فلـــيس بآتيـــك منهيهـــا ولا قاصـــرٍ عنـــك مأمورهـــا[34]

وقول أبي دواد الإيادي [من المتقارب]:

أكـــلَّ امـــرئ تحســـبين امـــرأً ونـــار توقّـــد بالليـــل نـــارا[35]!

حيث عطف (نار) على (امرئ)، وعطف (ناراً) على (امرأً)، أي عطف على المفعول الأول مثله، وعلى المفعول الثاني مثله، فهو عطف اثنين على عاملين مختلفين، وهما: إضافة (كل) و(تحسبين). والمشهور عن سيبويه منع مثل هذا النوع من العطف مطلقاً، ونقل أبو جعفر النحاس الجواز، وتبعهم المبرد وابن السرّاج، وابن هشام، وأجازه الأخفش، وهو مذهب الكسائي والفرَّاء والزجاج[36].

32- ينظر: شرح ابن عقيل 672/1، 673.

33- بلا نسبة في شرح الأشموني 266/1، والمقاصد النحوية 239/3.

34- البيتان منسوبان للأعور الشَّنِّي في الكتاب 64/1، وكذلك في شرح أبيات سيبويه للسيرافي274/1، وفي شرح شواهد المغني 271/3، 67/7، ونُسِب لِبِشْر بن حازم في العقد الفريد 167/3، ولم أعثر عليه في ديوانه، وورد بلا نسبة في المقتضب 196/4.

35- ورد في ديوانه ص353، والأصمعيات ص161، والكتاب 66/1، وقد نسب لعدي بن زيد في الكامل في اللغة والأدب 74/3.

36- ينظر: الكتاب 31/1، 33، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي 277/1، والكامل في اللغة والأدب 228/1، 229، وكذلك 74/3، 75، والأصول في النحو 69/2، وشرح ابن عقيل 291/1.

فمذهب سيبويه لا يُجوِّز أن تقول: «ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمةً أمُّها»؛ لأنها ليست من سببه، كما لا يُجوِّز أن تقول: «مرَّ زيدٌ بعمرو وبكرٌ خالدٍ»، بالعطف على الفعل والباء، لكن الأخفش ومن ذهب مذهبه أجازوا ذلك محتجِّين بالأبيات السابقة، وقد ذكر المبرِّد له قراءةً جوَّز فيها العطف على عاملين، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٣ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [الجاثية: 3-5][37].

فجعل (آيات) في موضع نصب وخفضها لتاء الجمع فحملها على (إنَّ) وعَطَفها بالواو، وعطف (اختلافاً) على (في)، وهذا مما اعترض عليه المبرد ولا يراه في القرآن جائزاً؛ لأنه ليس بموضع ضرورة[38].

فحصل في هذه المسألة مذاهب: القول بالمنع مطلقاً، والقول بالجواز مطلقاً، فعلى رأي الأخفش ومن تبعه يجوز: «إن في الدار زيداً والحجرةِ عمراً» سواء أكان المجرور متقدماً على المعطوف عليه أم متأخراً عنه، وهذا يماثل البيت السابق الذي عطف فيه الشاعر لفظة (قاصراً) على (آتي) المجرورة، وعطف لفظة (مأمورها) على (منهيُّها) المرفوعة.

وممَّن منع العطف المذكور الزمخشري من خلال تحليله لقوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: 1-2] بقوله: «إنْ جعلتَ الواوات عاطفة وقعتَ في العطف على عاملين، يعني أنَّ (إذا) عطفٌ على (إذ) المنصوبة بأُقسم، والمخفوضات عطفٌ على الشمس المخفوضة بواو القسم، ولما كان فعل القسم لا يُذْكرُ مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل»[39].

ومما ورد من الشواهد في هذا الباب قول أبي النجم العجلي [من الرجز]:

37- قرأ حمزة والكسائي بكسر التاء في «آيات» نصباً على الموضع، وقرأ الباقون برفعها. ينظر: التيسير في القراءات السبع ص161، وسراج القارئ ص350.

38- ينظر: الكامل في اللغة والأدب 229/1.

39- الكشَّاف 762/4.

أوصيتُ من برَّة قلباً حُرّاً بالكلب خيراً والحماة شرّا[40]

وبقول الشاعر[من الطويل]:

فقال ليَ المكِّيُّ: أما لزوجةٍ فسبعٌ، وأما خُلّةٍ فثماني[41]

قال أبو الحسن الأخفش: «وفيه عيبٌ آخر وهو أنَّ (أمَّا) ليست من العطف في شيء وقد أجرى (خُلَّة) بعدها مُجراها بعد حرف العطف حملاً على المعنى، فكأنه قال: لزوجةٍ كذا ولخلةٍ كذا»[42].

ويعقِّب المبرد على ذلك بقوله: «وفي هذا الشعر عيبٌ وهو ما يسمِّيه النحويون العطف على عاملين؛ لأنه عطَفَ (خلَّة) على اللام الخافضة (لزوجة)، وعطف (ثمانياً) على (سبع) ويلزم من قال هذا أن يقول: مرَّ عبد الله بزيدٍ وعمرٌو وخالدٍ ففيه هذا القُبْح»[43].

ومن الشواهد الشعرية التي تعددتْ فيها آراء النحاة، وتوجيهاتهم ما تناولتْ لام الاستغاثة كما في قول الشاعر[من البسيط]:

يا لَلرِّجال ليوم الأربعاء أمَا ينفَكَّ يُحْدِثُ لي بعد النُّهى طربا[44]

وقول آخر [من الوافر]:

تكنَّفني الوشاةُ فأزعجوني فيا لَلنَّاس للواشي المُطاعِ[45]

وقول المهلهل [من المديد]:

40- ينظر: الأغاني 156/10، والكامل في اللغة والأدب 71/3، والشعر والشعراء ص403.

41- بلا نسبة في الكامل 229/1.

42- الكامل في اللغة والأدب 229/1.

43- الكامل في اللغة والأدب 229/1.

44- ينسَب للحارث بن خالد في المقتضب 256/4، ونُسب لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي في مجالس ثعلب 406/2، 407، وكذلك في رغبة الآمل 214/7، ومعجم البلدان 111/1، وبلا نسبة في الكامل في اللغة والأدب 197/3.

45- نسبه سيبويه في الكتاب 216/2 لقيس بن ذُريح، وبلا نسبة في الكامل في اللغة والأدب 198/3.

يـــا لَبَكـــرٍ أنشـــروا لـــي كُليبـــاً يـــا لَبكـــرٍ أيـــنَ أيـــنَ الفـــرارُ؟[46]

قال سيبويه: «فاستغاث بهم لِينشروا له كليباً، وهذا منه وعيد وتهديد، وأما قوله: يا لَبكر أين أين الفرارُ؟، فإنما استغاث بهم لهم»[47].

ويُنشَد هذا البيت [من الكامل]:

يـــا لَعنَـــةَ الله والأقـــوامِ كلِّهـــمِ والصالحين على سِمْعانَ من جارِ[48]

فـ (يا) لغير اللعنة، فكأنه قال: يا قوم لعنة الله والأقوام كلهم[49].

ويذكر المبرد رأياً مفاده: «أن سيبويه يزعم أن هذه اللام التي للاستغاثة دليلٌ بمنزلة الألف التي تَبِين بالهاء في الوقف إذا أردتَ أن تُسمِع بعيداً، فإنما هي للاستغاثة بمنزلة هذه اللام، وذلك قولك: يا قوماه! على غير الندبة، ولكن للاستغاثة ومد الصوت»[50].

وفي هذه المسألة يتفق المبرد مع سيبويه ويرى رأيه فيقول: «والقول كما قال، فمحلها عند العرب محل واحد، فإذا وصلتَ حذفتَ الهاء؛ لأنها زيدتْ في الوقف لخفاء الألف كما تُزاد لبيان الحركة، فإذا وصلتَ أغنى ما بعدَها عنها، تقول: يا قوماً تعالوا، ويا زيداً لا تفعل، ولا يجوز أن تقول: يا لَزيد، وهو مقبل عليك، وكذلك لا يجوز أن تقول: يا زيداه، وهو معك إنما يقال ذلك للبعيد أو يُنَبه به النائم، فإن قلتَ: يا لَزيدٍ ولِعمرو، كسرتَ اللام في (عمرو) وهو مدعُوٌّ؛ لأنك إنما فتحتَ اللام في (زيد) لتفصلَ بين المدْعُوّ والمدعو إليه، فلما عطفتَ على (زيد) استغنيتَ عن الفصل؛ لأنك إذا عطفتَ عليه شيئاً صار في مثل حاله»[51].

46- من شواهد الكتاب 215/2.

47- المصدر السابق.

48- بلا نسبة في الكامل 198/3.

49- ينظر: الكامل في اللغة والأدب 198/3.

50- المصدر السابق.

51- الكامل في اللغة والأدب 198/3.

ونظير هذا في اللام ما استشهد به غالب النحاة قول الشاعر [من البسيط]:

يبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدار مُغْتربٌ يا لَلْكُهولِ ولِلشُّبَّانِ لِلعجبِ[52]!

وهو من الشواهد التي اختلفت حولها آراء النحاة، فمذهب سيبويه[53] أن اللام ليست زائدة وتتعلق بفعل النداء، ومذهب ابن جني[54] أنها تتعلق بحرف النداء، واختار ابن خروف زيادتها فلا تتعلق بشيء، ولام المُستغاث لأجله على أصلها من الكسر، ومن متعلقات اللام أحدها: تتعلق بفعل النداء، والثاني: بفعل محذوف تقديره: أدعوك لِزيد، والثالث: بمحذوف في موضع حال أي مدْعُواً لِزيدٍ[55].

وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ، نحو قولك: يا عجباه، ويا بكراه، إذا استغثتَ أو تعجَّبتَ، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه كما كانت (هاء) الجحاجحة مُعاقبة (ياء) الجحاجيح، وكما عاقبتْ الألف في (يماني) الياء في (يمنيّ)[56].

وسبق أن قلنا: إن الشاعر لا يستطيع أن يتخلَّص من تأثير لهجته عليه بالكلية، ومن ثَمَّ يبدو أثر ذلك واضحاً لدى النحاة من خلال اختلاف توجيهاتهم واحتمالاتهم في المسائل النحوية

ومما لا يخفى عن أحد أن العربية كانت في الأصل مجموعة من اللهجات اندمجت في الفصحى بعد طول اختلاط وامتزاج، ويؤكد هذه الحقيقة ولفنسون في قوله: «واللغة العربية الباقية هي مزيج من لهجات عربية مختلفة، بعضها من شمال الجزيرة وهو الأغلب، وبعضها من جنوب البلاد، اختلطت كلها حتى صارت لغة واحدة بدليل تعدد صيغ الفعل، وتعدد صيغ الجمع، حيث كان لكل قبيلة صيغة

52- بلا نسبة في الكتاب 218/2، والكامل 199/3، والأصول في النحو 353/1، والخزانة 135/2، 136.

53- ينظر: الكتاب 218/2.

54- ينظر: الخصائص 229/3.

55- ارتشاف الضرب: 2211/4.

56- ينظر: الكتاب 218/2.

خاصة بها، ثم اجتمعت في الفصحى»[57].

وما دام الأمر كذلك، فإنَّ أثر تلك اللهجات سيظهر في اللغة الفصحى وفي شواهدها التي تمثلها، ومما جاء من ذلك قول الفرزدق [من الطويل]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ[58]

فقد رُوي بنصب (مثلَهم)، وذلك بإعمال (ما) مع تقدم الخبر، ولهذا يقول سيبويه: «وهذا لا يكاد يُعرف»[59]، وبعضهم يجعل عمل (ما) في مثل هذا لُغيَّة لبعض العرب[60]، غير أن الأعلم الشنتمري جعل لنصب (مثلهم) وجهين: «أحدهما أن يكون منصوباً على الحال كقولك: في الدار قائماً رجلٌ، والثاني أن يكون (مثلهم) منصوباً على الظرف، كأنه قال: وإذ ما في مثل حالهم وفي مكانهم من الرفعة بَشَرٌ، كما تقول: ما فوق منزلتهم بشر، وإذ ما دونهم على الظرف»[61].

وربما حاول الأعلم الشنتمري أن يؤيد رواية سيبويه، ويلتمس لها وجهاً معنويّاً، فيرى أن الفرزدق -وإن كان تميميّاً- أراد بنصب (مثلَهم) أن يُخلِّص المعنى من الاشتراك، فلا يبالي إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى، وذلك لأنه لو قال: (وما مثلُهم بشر) بالرفع لجاز أن يُتوهَّم منه الذم بنفي الإنسانية والمروءة كما يقال: ما مثلُك أحداً، فإذا قاله بالنصب لم يُتَوهَّم ذلك[62].

ولعل لغة النصب هذه ترجع إلى تأثر الفرزدق بقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]، وبقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: 2]، وإن كان من بني تميم الذين يرفعون فيقولون: ما زيدٌ منطلقٌ.

57- تاريخ اللغات الساميَّة ولفنسون ص166.

58- في شرح ديوانه 316/1. وهو من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز، ومن شواهد الكتاب 60/1، ومغني اللبيب 97/1، 418/2، 593، 688، والمقتضب 191/4، والخزانة 124/4.

59- الكتاب 60/1.

60- ينظر: الهمع 113/2.

61- النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 196/1.

62- ينظر: المصدر السابق.

واختار المبرد الرفع، وخطَّأ مَن رأى من النحويين أنه خبر مقدَّم منصوب، قائلاً: «فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأٌ فاحش وغلطٌ بيِّن، ولكن نصبَه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدَّماً، وتُضمِر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائماً رجلٌ، وذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت، والحال مفعول فيها، والمفعول يكون مقدّماً ومؤخراً»[63]. وعلى هذا لا يرى المبرد في البيت ضرورة.

وقد ردَّ ابن ولاَّد على المبرد في الانتصار فقال: «وقول المبرد: وليس هنا موضع ضرورة لا حجة فيه على سيبويه، إنما هي رواية عن العرب، والحجة في مثل هذا على العرب إما أن يقول لهم: لِمَ أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم؟ أو يكذِّب سيبويه في روايته ... وإن كان غير مكذَّب عنده فيما يرويه، وكانت العرب غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة، فعلى النحويّ أن ينظر في علته وقياسه، فإن وافق قياسَه وإلا رواه على أنه شاذ عن القياس، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى إذا كان الناقل ثقة، فأما قوله: وللفرزدق لغته رفع الخبر مؤخراً فكيف ينصبه مقدماً؟ فليس ذلك بحجة؛ لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغيِّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها فيما يوافق لغة الشاعر ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد، ألا ترى أن سيبويه استشهد ببيت واحد لوجوه شتى، وإنما ذلك على جهة ما غيرته العرب بلغتها؛ لأن لغة الرواة من العرب شاهدٌ كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحينِ قمن»[64].

كما ردَّ على أبي عثمان المازني، ولم يُجَوِّزه رأيه حين جعل (مثلَهم) على الحال المقدمة على النكرة، واعتبره أشنع من رأي تلميذه المبرد، قائلاً: «وأمّا قول أبي عثمان: أنه على الحال المقدمة على النكرة فلا يجوز، والذي ذهب إليه شرٌّ مما ذهب إليه منه؛ لأنه ليس بجائز عند النحويين (قائماً رجلٌ) على إضمار الخبر، ولأَنْ يكون الخبر منصوباً مقدّماً كما كان مؤخراً أقربُ إلى الجواز على ضعفه

63- المقتضب 4/191، 192.

64- الانتصار ص55.

مما قال المازني؛ لأنه أتى بحال ولم يأتِ بعامل فيها، وأتى بمبتدأ ولم يأتِ له بخبر، وحذفَ في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه، ولا دلالة فيه على المحذوف، وهذا لا يجوز إلباساً، وإن كان ضعيفاً فلا إلباس فيه، أعني تقدم الخبر منصوباً »[65].

وضعَّف ابن هشام في المغني[66] مذهب المبرد بأنَّ حذف عامل الحال إذا كان معنويّاً ممتنعٌ.

كما ردَّ ابن عصفور[67] على من قال: إن (بشرُ) مبتدأ، و(مثلَهم) نعتٌ لمكان محذوف خبره، أي: وإذ ما بشرٌ مكاناً مثلَ مكانهم، بأن (مثلاً) لا يختص بالمكان، فلا دليل حينئذ.

وأنا لا أشك في أن اختلاف توجيهات النحاة واحتمالاتهم الإعرابية لبيت الفرزدق ذاك يكون وراءه توجيه صائب يحتاج إلى إثبات وجود دلالة على لهجة الشاعر إذا قلنا إنه تكلَّم بلهجته المحلية، أو على غيرها إن تكلَّم بها، حتى نجد تفسيراً لنصبِ خبر(ما) في مثل هذا التركيب العجيبِ لتحقيق هذه الدلالة. وهل معنى ذلك أن الفرزدق تكلَّم بلغة أهل الحجاز فغلطَ؟ لكن صاحب الخزانة ينفي ذلك ويقول: « هذا باطلٌ، فإن العربيَّ لا يمكن أن يغلط في الألفاظ وإنما الجائز غلطه في المعاني »[68].

كما نفى المالقي أيضاً اللحن عن الفرزدق، وردَّ قول من ادعى ذلك عليه من وجهين: الأول: هو أن العربي إذا تكلَّم على لغة قومه فلا بدَّ أن يأتي بها كما يأتون بها، والثاني: أن العربي لا يقيس تأخيراً على تقديم ولا يتفقَّه، ولا يقول شيئاً لا يقوله أهل لغته ولا غيرهم فيلحن، وإنما اللحن في حقِّنا خاصة[69].

غير أن الذي ينبغي التَّنبُّه له هو أن بعض الشواهد لم يتخلَّص قائلوها من

65- الانتصار ص 18- 20.
66- ينظر: المغني 418/2.
67- ينظر: شرح الجمل 57/2.
68- الخزانة 125/4.
69- رصف المباني ص313.

تـأثير لهجـاتهم الضـيقة، فـإذا أفسـحنا لهـا المجـال أدى ذلـك إلى الاضـطراب في القواعد، فتكون تلك اللهجات حينئذ مِعول هدم بدل أن تكـون أداة بنـاء، كمـا يجـد فيها المولع بالاختلاف مادة صالحة لإبراز الخلافات القديمـة والمجـادلات العقيمـة التي لا طائل من ورائها، وعلى النقيض من ذلك لا يلزمُ الشاعرَ أن يوافق لغة قومـه مادام على علم بلهجات أخرى قريبـة منهـا، فلـه أن يختـار مـا يـراه مناسـباً كلامـه ونظمه، ولا يُعدُّ ذلك خلطاً منه للغـات، ويؤكـد سـيبويه هـذه الحقيقـة مـن خـلال حديثه عن الإمالة قائلاً: «اعلم أنه ليس كل من أمال الألف وافـق غـيره مـن العـرب ممن يُميل، ولكنه قد يخالف كلٌّ واحد مـن الفـريقين صـاحبه، فينصـب بعـضَ مـا يُميل صاحبُه، ويميل بعضَ ما ينصب صاحبه ... فإذا رأيتَ عربياً كـذلك فـلا ترينـه خلط في لغته»[70].

ومن الإنصاف اعتبار أن مثل هذا الخلط وارد على العربـي وغـيره مـن أهـل السليقة أو من غيرهم، وينبغي قبوله من غير إنكار؛ لأن وجود لهجـات متعـددة في لغة واحدة، وتقاربها في خصائصها يؤدي بلا ريب إلى تـداخل بـين هـذه اللـهجات فيظهر في شكل استعارة بعـض الألفـاظ مـن لهجـة إلى أخـرى، أو بتـداخل بعـض التراكيب، ولولا التداخل هذا لآلت تلك اللهجات إلى لغات مستقلة بمرور الزمن.

ومن الشواهد التي ينبغي تفسيرها التفسير الصحيح لمعرفة أسباب مخالفتهـا لقواعد النحاة ما ذكره ابن عصفور من ضرائر الشعر المتعلِّق بحـذف النـون علامـة الرفع في الأفعال الخمسة لغير جازم ولا ناصب، كما في قول الشاعر[من الرجز]:

أبيـــتُ أســـري وتبـــيتي تـــدلكي وجهكِ بالعنبر والمسـك الـذكي[71]

وقد تناول ابن عصفور هذه المسألة مشبِّهاً إياهـا بمسـألة حـذف الضـمة في الفعل المضارع من غير سبب، كالفعل (أشربْ) في بيت امـرئ القـيس الـذي سـبق

70- الكتاب 125/4.

71- من الأبيات التي لم يُعرف قائلها، وقـد ورد في الخصـائص 388/1، وضـرائر الشـعر لابـن عصـفور ص85، وفي التصـريح 111/1، وشـرح الرضـي 24/4، وفي الخزانـة 339/8، 340، 425.

ذكره[72]، ولم ير ابن عصفور حذف النون جائزاً مثل حذف الضمة؛ لأنه لا يرى لها نظيراً في الكلام، اللهم إلا ما ورد في حديث مسلم من قول عمر ﷺ: «يا رسول الله، كيف يسمعوا، وأنى يجيبوا وقد جيَّفوا»[73].

والواقع أن قول ابن عصفور: «ولا يُحفظ شيء من ذلك في الكلام إلا ما جاء من حديث خرَّجه مسلم ... إلخ»[74] جزمٌ غير دقيق منه؛ ذلك لأن لهذا الاستعمال نظائر في فصيح الكلام من الشعر والنثر، فقد ورد من هذا النحو في كلام العرب، يقول ابن مالك: «حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه»[75]، غير أنه وصفه بالندرة في التسهيل، فقال عن حذف النون: «وتُحذف جزماً ونصباً، ولنون التوكيد وقد تُحذف لنون الوقاية، أو تُدغم فيها، وندر حذفها مفردةً في الرفع نظماً ونثراً»[76].

وعلى النقيض من ذلك وصف العكبري هذه الظاهرة بالكثرة، عندما قال: «وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً، قال الشاعر[من البسيط]:

كلٌّ له نيَّةٌ في بُغض صاحبه بنعمة الله نَقْليكم وتقلونا[77]

أي: تقلوننا، والنون الثانية هنا ليست وقاية بل هي من الضمير، وحذفُ بعض الضمير لا يجوز»[78].

وحذف النون هذه لا يمكن قصره على الشعر فحسب، ولا وصفُه

72- ينظر صفحة رقم 3 من هذا البحث.

73- صحيح مسلم 332/4 رقم 2874 كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار، كما ورد في مسند النسائي في باب الجنائز ص117، لمَّا خاطب ﷺ قتلى بدر من زعماء قريش، وورد أيضاً في مسند الإمام أحمد ص1، 72، 104.

74- ضرائر الشعر ص85.

75- شواهد التوضيح ص171.

76- التسهيل ص10.

77- نُسِب البيت للفضل بن العباس المُهلَّبي في بهجة المجالس 778/2، وفي شرح الحماسة للمرزوقي 226/2.

78- التبيان للعكبري 513/1.

بالضرورة؛ لـوروده في الفصيح مـن النثـر وفي أكثـر مـن موضـع، وقـد علَّـل ابـن مالكٍ[79] ذلك بأنه لكراهة تفضيل النائب عن المنوب عنه، وإن كان هذا التعليـل لا يبدو في نظري مقبولاً إلاَّ إذا أراد أن علة حذف النون هو علـة حـذف الضـمة كمـا في الفعل (أشربْ)، وهي التخفيف، ولعله يقصد من وراء ذلك أن النـون نائبـة عـن الضمة، وأن الضمة إنما حُذفت لمجرد التخفيـف فـلا يفضـل النائـب بعـدم حـذفٍ على المنوب عنه.

فعلة التخفيف هي التي يمكن إطلاقها على هـذه المسـائل ونظائرهـا، وهـي التي تجعلنا نفهم الفهم الصحيح ما ورد مـن الشـواهد الـتي تبـدو مخالفـة للقاعـدة النحوية، فإنها وإن خالفت القاعدة من جهة حذف العلامة الإعرابيـة أو تغييرهـا بـلا مُسوِّغ، فإنها وافقت نمطاً عاماً آخر لا يقتصر علـى العلامـة الإعرابيـة، وهـذا دليـل كافٍ على أن العرب يفرون من ثقل الكلام إلى خفته، فأينمـا وُجـد الثقـل خففـوه، كان ذلك في إعراب أو في غيره، فمـثلاً تسـكين: كتْـف، وفخْـذ، وعضْـد، وكبْـد ... إنما دفعهم إليه طلب التخفيف[80]، والتخفيف يمكن أن يَطال أيَّ حركـة يكـون في بقائها ثِقَلٌ، وليست العلامة الإعرابية بالتي تقف أمام هذا الحـذف بحجـة أن حـذفها يؤدي إلى لبس؛ لأن الإعراب ليس وحده القرينة الدَّالة على المعنى، وقـد جـاء عـن العرب مثل هذا التسكين والحـذف، كمـا وردت بـه القـراءات القرآنيـة الـتي جـاءت موافقة لما نطقت بـه العـرب، فقـد كـان أبـو عمـرو أحـد القـراء السـبعة يلجـأ إلى التخفيف ويميل إليه كثيراً[81]، حتى قال عنه ابن مجاهد: « كـان يـؤثر التخفيـف في قراءته كلها »[82].

ومن أمثلة التسكين عند أبي عمرو وغيره مـا جـاء في قولـه تعـالى: (فَتُوبُـواْ إِلَى بَارِئِكُمْ)[83] وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَـرَةً)[84]، وقولـه تعـالى:

79- ينظر: شواهد التوضيح ص173.

80- ينظر: الكتاب 113/4.

81- ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص156، والحجة في القراءات السبع لابـن خالويـه ص30.

82- السبعة في القراءات لابن مجاهد ص157.

83- البقرة: 53. ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص155، والبدور الزاهرة 141/1.

(وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ)[85] وقوله تعالى: (فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُمْ)[86]، وقوله تعالى: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ)[87] وقوله تعالى: (وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُوراً)[88]، وقوله تعالى: (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ)[89].

ولا شك أن للنحاة فيما سبق آراء ينبغي الوقوف عندها والتعرف عليها، فسيبويه جعل مثل هذه القراءة اختلاساً وليس تغييراً لعلامة الإعراب، فقال: «وأما الذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يضربْها، ومن مأمنْك، يسرعون اللفظ، ومن ثم قرأ أبو عمرو (إِلَى بَارِئْكُمْ) ويدلك على أنها -أي النون- متحركة في قولهم: من مأمنك، فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون»[90].

كما سمَّاه ابن خالويه اختلاساً أيضاً في قوله: «لأن أبا عمرو كان يميل إلى التخفيف فيرى من سمعه يختلس بسرعة أنه أسكنَ»[91].

وأما ابن فارس فيرى أن التسكين من خصائص العربية امتازت به عن غيرها من اللغات الأخرى، وليس خاصاً بالقرآن الكريم ولا بالقراءات القرآنية، فقال: «ومنه اختلاسهم الحركات في مثل: فاليوم أشربْ»[92].

ومهما يكن من أمر فإن التسكين ثابت عن أبي عمرو، وهو لهجة بني تميم، وروي عنه إثبات الحركة كذلك[93].

=

84- البقرة: 66. ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص155، والبدور الزاهرة 147/1.

85- البقرة: 226. وقد قرأ بالتسكين مسلمة بن محارب. ينظر: مختصر ابن خالويه ص21.

86- آل عمران: 160. ينظر: البدور الزاهرة 251/1.

87- الأنعام: 110. ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص265، والبدور الزاهرة.

88- النساء: 120. ينظر: مختصر ابن خالويه ص35. وقد قرأ بالتسكين الأعمش.

89- الأنفال: 7. وقد قرأ بالتسكين مسلمة بن محارب. ينظر: المحتسب 386/1.

90- الكتاب 202/4.

91- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص30، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص155.

92- الصاحبي ص20.

93- ينظر: العلامة الإعرابية ص363، والخصائص 340/2.

وأما حذف النون فقد حصل مع نون الوقاية في القراءات السبعية، فقد قرأ نافع وابن عامر وهشام وابن ذكوان والحلواني وغيرهم (أَتُحَآجُّونِي فِي اللَّهِ)[94] و(تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ)[95] بالتخفيف، وقرأ نافع في إحدى الروايات عنه: (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ)[96]، و(تُشَاقُّونَ فِيهِمْ)[97] بنون مكسورة من غير تشديد، وعن ذلك يقول ابن خالَويه: «والحجة لَمن خفَّف أنه لمَّا اجتمعت نونان تنوب إحداهما عن لفظ الأخرى خفف الكلمة بإسقاط إحداهما كراهية اجتماعهما، كما قال الشاعر[من الوافر]:

رأتــــه كالثَّغــــام يُعَــــلُّ مِســــكاً يســــوء الفاليــــاتِ إذا فلــــيْني[98]

أراد: فليـنني، فحذف إحدى النونين»[99]، واختُلِف في المحذوف منهما، فسيبويه يرى أن المحذوف نون النسوة؛ لأن نون الوقاية جيء بها لِصون الفعل، وقيل المحذوف نون الوقاية؛ لأن نون النسوة ضمير[100]، واختار ابن مالك مذهب سيبويه لأمور منها: أن نون الرفع معهود حذفها بخلاف نون الوقاية، وأن حذفها يُؤمن معه لبس حذف نون الوقاية، ولا يُؤمن بحذف نون الوقاية نون الرفع[101].

ويحاول سيبويه توضيح هذه المسألة فيقول: «وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلتَ فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفتَ نون الرفع، وذلك قولك: لَتفعلُنَّ ذاك، ولَتذْهبُنَّ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها (نون الرفع) استثقالاً ... وحذفوها فيما هو أشد من ذا وبلغنا أن بعض القراء قرأ:

94- الأنعام: 81. ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص261، ومعجم القراءات 102/2.
95- الزمر: 61. ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص564، والإتحاف 431/2، ومغني اللبيب 397/2.
96- الحجر: 54. ينظر: البدور الزاهرة 15/2، والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص367.
97- النحل: 27. ينظر: البدور الزاهرة 20/2، والسبعة في القراءات ص371.
98- البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو من أبيات ثمانية قالها في امرأةٍ لأبيه تزوجها بعده في الجاهلية. ينظر: الكتاب 520/3، وشرح المرزوقي 226/2، والخزانة 361/5.
99- الحجة لابن خالويه ص77، 118.
100- ينظر: الكتاب 519/3.
101- ينظر: شرح التسهيل ص52، 53.

أُتحاجوني »[102].

غير أن الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف يرى أن لا حاجة للقول بأن المحذوف هي نون الوقاية بحجة أن حَذْف الثانية -وهي علامة الإعراب- يؤدي إلى اشتباه المرفوع بالمجزوم والمنصوب، ولا داعي كذلك إلى تلحين القراءة؛ لأن هذه النون تحذف دون أن تجتمع مع نون الوقاية[103].

وقد ذكر ابن مالك قراءةً قرآنية نسبها لأبي عمرو[104] تبيِّن حذف النون (علامة الإعراب) في قوله تعالى: (قَالُواْ سَحِرَانِ تَظَّهَرَا)[105] بتشديد الظاء، على أنه فعل مضارع محذوف النون وأصله تتظاهرا، غَير أن ابن خالويه عدَّه لحناً؛ لأنه فعل ماض، وإنما تشدَّدَ في المضارع[106] واستبعد العكبري ذلك أيضاً، ورآه فاسداً في العربية فلا يصح أن يقدَّر: تتظاهرا[107].

ومنه في الحديث قوله ﷺ: « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا »[108]، وفي النثر غير القرآن والحديث ورد حذف النون في عيون الأخبار: « لِمَ تُزعجوني من جِواركم؟ »[109]، وفي الأغاني ورد في: « فأخبراه أنهما لا يعرفاني »[110]، وفي المنمَّق ورد من أخبار قريش: « بماذا تُهنِّئونا »[111].

102- الكتاب 519/3.

103- ينظر: العلامة الإعرابية ص365.

104- ينظر: شرح التسهيل 53/1، ونسب ابن خالويه هذه القراءة في مختصره إلى يحيى الذماري، ونسبها أحمد عمر وعبد العال مكرم في معجم القراءات القرآنية 251/3 إلى الحسن وأبي حيوة والذماري وأبي خلاَّد واليزيدي.

105- القصص: 48.

106- ينظر: مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه ص114.

107- ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري 263/2.

108- وبلفظ: « لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ... » ورد في صحيح مسلم 78/1، كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون. (ينظر: شواهد التوضيح ص173).

109- عيون الأخبار 409/1.

110- الأغاني 424/5.

111- المنمق في أخبار قريش لمحمد بن حبيب ص26.

أما حذف نون الإعراب في الشعر فكثير، ولزيادة البيان والتوضيح عمّا سبق، وإضافةً لما تقدَّم نذكر قول الشاعر[من الطويل]:

فـإنْ سَـرَّ قومـاً بعـضُ مـا صـنعتمُ ستحلبوها لاقحـاً غـير باهـلِ[112]

فالشاهد في البيت قوله: (ستحلبوها)، والأصل: ستحلبونها.

ومنه قول الشاعر[من الوافر]:

وحنَّـــتْ نـــاقتي طربـــاً وشـــوقاً إلى مَـن بـالحنينِ تشـوِّقيني[113]؟

فالشاهد في قوله (تشوقيني)، حيث حذف نونه استثقالاً لاجتماع نونين، والأصل: تشوِّقينني.

ومنه قول طرفة بن العبد [من الرجز]:

قـد رُفِـعَ الفـخُّ فمـاذا تحـذري؟ ونقِّـري مـا شِـئتِ أن تنقِّـري[114]

فالشاهد في البيت قوله (تحذري)، فقد حذف نون الفعل استثقالاً، والأصل: تحذرينَ.

فإذا وصفنا ما جاء في الشعر من حذف النون أو التسكين بالضرورة، فلا يتأتَّى لنا ذلك فيما ورد في النثر، ولهذا فالصحيح أن التسكين إنما ورد لأجل التخفيف، وهو لهجة تميم وحذف النون دون ناصب أو جازم لهجة حجازية كما بيَّن ذلك المرزوقي[115]، وفي ذلك دلالة على أن الدافع إلى التسكين والحذف هو التخفيف، وليس الضرورة الشعرية ولا البيئة اللغوية كما أن الحذف للحركة أو

112- البيت لأبي طالب من قصيدة يُخبر فيها قومه وغيرهم أنه غير مُسلِّم رسول الله ﷺ ولا تاركه لشيء أبداً حتى يهلك دونه. (ينظر: السيرة النبوية لابن هشام ص106، 107، 108، 109).

113- البيت منسوب في حماسة أبي تمام لرجل من كليب. ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 226/2.

114- البيت في ديوانه ص46، وفي اللسان (نقر)، وهو من أبيات رائعة قالها في قُبُرة، وقبله:

يـــا لـــكِ مـــن قُبُّـــرَةٍ بِمَعْمَـــرٍ خـلا لـكِ الجـوُّ فبيضـي واصـفري

115- ينظر: شرح ديوان الحماسة 226/2.

للنون هو نوع من الترخُّص في العلامة الإعرابية اعتماداً على القرائن الدالة.

كما أن الرواية التي هي أساس الشواهد، وعليها بُنيت القواعد لم تُراعِ الخصائص الصوتية وعادات النطق التي تختلف باختلاف اللهجات، مما يترتب على ذلك استنباط قواعد لا أساس لها، من ذلك ما أشار إليه الدكتور علي أبو المكارم[116] فيما قرره النحاة من جواز النصب بـ(لم) اعتماداً على قراءة (أَلَمْ نَشْرَحْ)[117] بفتح الحاء، والظاهر أن القارئ لم يفتح الحاء، وإنما أسرف في بيانها وإشباعها، غير أن الذين سمعوه لم يفطنوا إلى حقيقة نطقه كما ذكر ذلك الزمخشري[118] في قوله: «ولعله اختلس فظُنَّ سكوناً، أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتدأ»[119].

وقد نسب ابن هشام[120] والسيوطي[121] النصب للحياني، ومن شواهده قول الشاعر[من الرجز]:

في أيِّ يـومـيَّ مـن المـوت أفـرْ أيـومَ لم يَقْـدُرَ أم يـومَ قُـدِرْ[122]

كما استشهد ابن جنِّي[123] بالقراءة السابقة والبيت للتدليل على النصب بـ(لم).

وورد برواية رفع المضارع بعدها، ومنه قول الشاعر[من البسيط]:

116- ينظر: أصول التفكير النحوي ص23.

117- الشرح: 1. (وهي قراءة أبي جعفر المنصور). ينظر: إعراب القراءات الشواذ للعكبري 723/2.

118- ينظر: الكشاف 775/4.

119- الكشاف 628/3.

120- ينظر: المغني 306/1.

121- ينظر: الهمع 313/4.

122- البيت نسب إلى الحارث بن منذر الجرمي في النوادر لأبي زيد الأنصاري ص164، ولمع الأدلة للأنباري ص82.

123- ينظر: المحتسب 434/2.

لـولا الفـوارسُ مـن ذهـلٍ وأسـرتُهم يومَ الصُّلَيْفاء[124] لم يوفون بالجارِ[125]

لكنِ اعتبر ابن مالك[126] رفع المضارع بعد (لم) لغةً لا ضرورة.

ومـن الشـواهد الشـعرية الـتي تعتـبر نمـاذج للتحلـيلات النحويـة وتعـدد احتمالاتها الإعرابية عند أوائل النحاة، ما جاء عن سيبويه في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غـير الـدعاء) قولـه: «سمعنـا بعـض العرب الموثوق به يقـال لـه: كيـف أصـبحتَ؟ فيقـول: حمـدُ اللهِ وثنـاءٌ عليـه، كأنـه يحمله على مضمر في نيته هو المُظهر، كأنه يقـول: أمـري وشـأني حمـد الله وثنـاءٌ عليه، ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأ ليبني عليه»[127].

ويستشهد سيبويه بقول الشاعر[من الطويل]:

فقالـتْ: حنـانٌ مـا أتـى بـكَ ههنـا أذو نَسبٍ أم أنتَ بالحيِّ عـارفُ[128]

قائلاً: «لم تُرد حِنَّ، ولكنها قالتْ: أمرنا حنانٌ، أو ما يصيبنا حنـانٌ، وفي هـذا المعنى كله معنى النَصب»[129].

فالشاهد في البيت رفع (حنـان) على الخـبر، لا لإرادة الفعـل، فهـي لم تـرد الأمـر(حِنَّ) أو (تحـنَّنْ) وإلاَّ كـان الأولى النصـب؛ لأن هـذه الكلمـة تقـال عنـد الاستغراب والمفاجأة أو الاستنكار.

ولهذا البيت نظائر مـن القـرآن الكـريم في قولـه تعـالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: 5]، فالمعنى أن قولهم هذا عجيب في ذاته، وهذا إخبار وليس دعوة مباشـرة إلى التعجـب منـه، بخـلاف النصـب فهـو في

124- الصُّلَيْفاء: تصغير الصلفاء، وهو أحد أيـام العـرب، وقيـل: يـوم غـير هـذا. ينظـر: المعجـم المفصَّل 399/3.

125- ورد من بين شواهد المغني 306/1، والهمع 313/4، والخزانة 3/9 من غير عزوٍ لقائل.

126- ينظر: شرح التسهيل 28/1.

127- الكتاب 1/ 319.

128- البيت نُسب للمنذر بـن درهـم الكلـبي في الكتـاب 320/1، والكامـل 147/2، والخزانـة 277/1.

129- الكتاب 320/1.

معنى الفعل كقوله تعالى عن حوت موسى الذي انطلق إلى البحر سَرَباً بعد أن كان في وعائه: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف: 63].

ففي الوقف على لفظة (البحر) يكون سياق الكلام دعوة إلى التعجب من هذا الأمر، ويُحتمل أن يكون إخباراً من المتكلم عن نفسه، كأنه يقول: أعجب عجباً[130]، ويُحتمل أن يكون (عجباً) عند وصله نعتاً لمصدر محذوف، والتقدير: اتخاذاً عجباً.

قال سيبويه: وقد جاء بعض هذا -أي المصادر- رفعاً يُبتدأ ثم يُبنى عليه[131]، واستشهد بقول الشاعر[من الكامل]:

عجبٌ لِتلك قضيَّةً وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبُ[132]

قال السيرافي: «الشاهد فيه أنه رفع (عجب) بالابتداء وجعل (لتلك) خبره، ويجوز أن يكون مبتدأ مع أنه نكره لوقوعه موقع الفعل، يقول لهم: هل في القضية العادلة أن أُدعى إذا نزلت بكم نازلة حتى أُدافع عنكم، فإذا تخلَّصتم منها وأمنتم وكان لكم خير دُعِيَ إليه جندب وتُركتُ أنا وخُيِّبتُ؟ ... و(كان) هنا تامة، وقضية نُصبت على التمييز للنوع الذي أشارَ إليه بـ (تلك) ويجوز أن تكون حالاً، أي اعجبوا لتلك الفعلة قضيةً، وهي بمعنى مقضية، والحَيْس: تمر وأَقِط وسمن تخلط وتعجن وتُسوَّى كالثريد»[133].

وقال النَّحَّاس: «وهذا حجة لرفع (عجبٌ) ولم يقل على معنى: عجبتُ

130- ينظر: التصريح على التوضيح للأزهري 305/1.

131- الكتاب 319/1.

132- البيت ينسب لهُنَيٍّ بن أحمر الكناني، وقيل لغيره، ويُروى أنه كان باراً بأمه، وكانت مع ذلك تؤثر أخاً له عليه يقال له جندب، وقبل هذا البيت:

وإذا تكون كريهةٌ أُدعى لها وإذا يُحاس الحيس يُدعى جُندبُ

فعَجِب من ذلك ومن صبره عليه. (ينظر: الكتاب 319/1، والخزانة 241/1، والهمع 118/3).

133- شرح أبيات سيبويه للسيرافي 272/1.

عجباً، ولكنه قال: هو عجبٌ»[134].

ومما جاء من القرآن الكريم على الرفع بالابتداء لكونه على غير معنى الفعل ما ذكره سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: 164][135]، قال: «لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمرٍ لِيموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً ...؟ قالوا: موعظتُنا معذرةٌ إلى ربكم، ولو قال رجل لرجل: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا يريد اعتذاراً لنصبَ»[136]، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: 4]، قال النحاس: «إنه على معنى فاضربوا الرقاب»[137]، كقوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ﴾ [البقرة: 285]، قال: «على تأويل فاغفر لنا، أقام المصدر مقام الفعل»[138].

وفي قول الشاعر[من الرجز]:

يشكو إليَّ جملي طول السُّرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى[139]

يرى سيبويه أن نصب (صبرٌ) أفضل من الرفع؛ لأن الشاعر يأمر جمله بالصبر، وهو ما اختاره السيرافي[140]، وقال النَّحاس: «وهذا حجة رفع (صبرٌ) وهو مصدر، ولم يقل: صبراً على (اصبر) صبراً»[141]، أي أنه حجة في الدلالة على رفع المصادر على معنى الأمر، غير أنه مع هذا فرق يسير بين النصب والرفع يمكن أن نلحظه من قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: 18]، فيعقوب عليه السلام كأنه يقول: الأمر صبرٌ جميلٌ؛ لأنه يخبر بصبر

134- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص101.
135- قرأ حفص بالنصب والباقون بالرفع. ينظر: غيث النفع ص120، والحجة لابن خالويه ص91.
136- الكتاب 320/1.
137- شرح أبيات سيبويه للنحاس ص101.
138- شرح أبيات سيبويه للنحاس ص101.
139- البيت بلا نسبة في الكتاب 321/1، وأمالي المرتضي 107/1.
140- ينظر: الكتاب 321/1.
141- شرح أبيات سيبويه للنحاس ص101.

كائن أو سيكون، ويقول الزجاج: «فشأني صبرٌ جميلٌ»[142]، فهي حالة إخبار بأن شأن المتكلم الصبر أو عادته في هذه المواقف الصبر، وهذا المعنى بطبيعته يختلف عن معنى الأمر بالصبر، يقول الفراء: «لو كان فصبراً جميلاً يكون كالآمر نفسه بالصبر لجاز، وهي قراءة أُبيٍّ»[143] وقد فصَّل المبرِّد القول في هذه المسألة فقال: «فإذا كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفع، ومعناه كمعنى المنصوب، ولكن المختار الرفع؛ لأنه كالمعرفة وحق المعرفة الابتداء ... وإنما يُنظر في هذه المصادر إلى معانيها، فإن كان الموضع بعدها أمراً أو دعاء لم يكن إلاَّ نصباً، وإن كان لما استقرَّ لم يكن إلاَّ رفعاً، وإن كان يقع لهما جميعاً كان النصب والرفع»[144].

فالمبرد يعتمد اعتماداً كبيراً على المعنى في ترجيح الرفع أو النصب، ففي آية يوسف السابقة لا أظنُّ أن دلالة الرفع أنسب من دلالة النصب؛ لأن النصب يعني الأمر والأصل فيه أن يُوجَّه للمخاطب، وأما الإخبار بالرفع فهو يدل على أن شأن المتكلم في مثل هذه المواطن الصبر، وليس آمراً به نفسه كبيت قَطَريِّ بن الفجاءة [من الطويل]:

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع[145]

فالنصب للفظة (صبراً) أنسب وهو المختار؛ لأن الشاعر هنا يحث نفسه على الثبات ومقارعة الأبطال وكأنه شعر بإحجامها وترددها لحظة الإقدام، فنصبُ المصدر يُقصد به أن يكون بدل الفعل، ولذا كثيراً ما يُحذف الفعل العامل فيها النصب اكتفاءً بها؛ ولأنه لا يتعلَّق الغرض بذكر الفعل ولا الفاعل، فسواء ذُكر الفعل أو لم يُذكر فالسياق في هذه الحال هو سياق الفعل الذي يدل على

142- إعراب القرآن للزجاج 186/1.
143- معاني القرآن للفراء 272/2.
144- المقتضب 221/3.
145- البيت من قصيدة له أولها:
أقول لها وقد طارت شعاعا من الأبطال ويحكِ لا تُراعي
ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 95/4، والتصريح على التوضيح 501/1.

الحدوث، فعندما نقول مثلاً: بُعداً للقوم الظالمين، وتعساً لهم، وصبراً جميلاً، ونحو ذلك، إنما ندعو بحصول الفعل ونرجوه أو نحث على إحداثه.

ثم إن الرفع أو النصب ليس مجرد حركات وإنما هي معان تناغمت مع ما ناسبها من مقامات، فمن أدرك تلك الوشائج والعلائق لم تخفَ عليه معانيها، ولذا يقول سيبويه: «وفي هذا المعنى كله معنى النصب»[146] أي أن رفع المصدر لا يخلو تماماً من معنى الفعل، ومع ذلك فليس كالنصب الذي هو نائب عن الفعل فلا يُذكر معه غالباً، والعدول إلى الرفع يقصد به تحقيق معنى الثبوت والدوام، والمصدر تبقى فيه الدلالة على الفعل وإن لم تكن بالمعنى نفسه الذي يدل عليه نصبه[147].

ويذهب الفراء مذهب سيبويه في قوله تعالى: ﴿غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة: 285]، ويرى أن (غفرانَك) مصدر وقع في موضع أمر فنُصب، فهو بمعنى: اغفر لنا، ومثل ذلك كثير من المصادر التي قُصِد بها الأمر فنُصِبت[148].

وعلى كلٍّ فرفع المصادر ونصبها ليس مما يرجع إلى رغبة المتكلم متى شاء نصب، ومتى شاء رفع دون أن يتأثر ذلك بالمعنى الذي يقصده، أو يؤثر فيه، ولكنه قبل ذلك كله معنى يختلج في الفؤاد يكون الكلام عليه دليلاً، لذا كان لزاماً على من أراد أن يفهم معاني كلام العرب، وأن يكون كلامه ككلامهم أن يعرف معاني نحوهم وخطابهم، فإنما يصلح الكلام ويفسد بمعناه، لذا يقول المبرد: «فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود»[149].

وخلاصة القول: فإن العلماء اهتموا بكلام العرب، واعتنوا به عناية كبيرة للاستدلال على تحليل القراءات القرآنية المتواترة منها والشاذة، بل إن من العلماء من كان يُسلِّم لكلام العرب ولو جاء مخالفاً للقواعد أمثال الفراء الذي يُعدُّ رائداً

146- الكتاب 320/1.

147- ينظر: شرح المفصَّل 93/1، وشرح الرضي على الكافية 236/1، والخزانة للبغدادي 241/1.

148- ينظر: معاني القرآن للفراء 188/1.

149- المقتضب 311/4.

لمدرسة الكوفة، والذي توسَّع في السماع إلى أقصى حد ممكن، ملتمساً القياس فيه خاصة إذا اتفق ذلك مع آي الذكر الحكيم، على النقيض من ذلك عند البصريين الذين أجمعوا على الاستشهاد بشعر الجاهليين، وشعر المخضرمين لسلامته من اللحن.

مصادر البحث ومراجعه

1. القرآن الكريم برواية قالون عن نافع المدني، ط1، 1986م، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا.
2. اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تأليف أحمد بن محمد البنَّا، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، ط1، 1987م، عالم الكتب، بيروت.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، ط1، 1998م، مطبعة المدني، القاهرة.
4. أُصول التفكير النحوي، د. علي محمد أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية 1973م.
5. إعراب القرآن الكريم للزَّجَّاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، ط4، 1999م، دار الكتاب المصري، القاهرة.
6. إعراب القراءات الشَّواذ، للعُكبري، تحقيق: محمد السيد عزُّوز، ط1، 1996م، عالم الكتب بيروت.
7. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّرَّاج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط4، 1999م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
8. الأصمعيَّات، لأبي سعيد بن عبد الملك بن قُريب، تحقيق وشرح: د. عمر فاروق الطبّاع، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
9. أمالي المرتضي، للشريف المرتضي علي بن الحسين الموسوي العلوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة.
10. الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العبَّاس أحمد بن ولاَّد التميمي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط1، 1996م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
11. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري النشَّار، تحقيق: علي محمد معوَّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، 1999م عالم الكتب، بيروت.
12. بهجة المجالس وأُنس المُجالس وشحن الذاهن والهاجس، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: محمد مرسي

الخولي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
13. تاريخ اللغات السامية، لإسرائيل ولفنسون، القاهرة 1929م.
14. التبيان في شرح الديوان (شرح ديوان المتنبي)، للعكبري، تحقيق: مصطفى السَّقَّا وآخرين مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1971م.
15. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة.
16. التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
17. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو بن عثمان بن سعيد الداني، عنى بتصحيحه أوتويرتزل، ط1، 1996م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
18. الحجة في القراءات السبع، لابن خالوية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط1، 1999م، دار الكتب العلمية، بيروت.
19. حاشية الخضري على ابن عقيل، ط5، 1924م، المطبعة الأزهرية المصرية.
20. حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر.
21. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ط1، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
22. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
23. الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، ط1، 1328ه، مصر.
24. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، دار المعارف، مصر، القاهرة.
25. ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: سيف الدين الكاتب، وأحمد الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت.
26. ديوان لبيد بن أبي ربيعة، تحقيق: حمدو طمّاس، ط2، 2004م، دار المعرفة، بيروت.
27. رغبة الآمل في كتاب الكامل، سيد علي المرصفي، الفاروق الحديثة للطباعة

والنشر، القاهرة.
28. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
29. سراج القارئ المبتدئ وتذكار المُقري المنتهي، تأليف الإمام أبي القاسم علي بن عثمان البغدادي، ط3، 1954م، راجعه الشيخ محمد علي الضبَّاع، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، مصر.
30. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة.
31. السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق وضبط: مصطفى السَّقَّا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط1، 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت.
32. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، عالم الكتب، بيروت.
33. شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النَّحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط1، مكتبة النهضة عالم الكتب.
34. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزباني السيرافي، تحقيق: محمد الريح هاشم ط1، 1996م، دار الجيل، بيروت.
35. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، ط1، 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت.
36. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السَّيِّد، ومحمد بدوي مختون، ط1، 1990م، دار هجر.
37. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط1، 1999م عالم الكتب، بيروت.
38. شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قاريونس، ليبيا 1978م.
39. شرح شواهد المغني، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقَّاق، ط1، 1980م، دار المأمون للتراث، دمشق.
40. شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون،

ط1، 1991م دار الجيل، بيروت.
41. شرح ديوان الفرزدق، علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
42. شرح المفصَّل، لابن يعيش، المطبعة المنيرية بالقاهرة.
43. الشعر والشعراء، لابن قُتيبة الدينوري، تحقيق: د. مفيد قميحة، ونعيم زرزور، ط2، 1985م، دار الكتب العلمية، بيروت.
44. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار العروبة.
45. صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق: صلاح عويصة، دار المنار.
46. صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، 1998م دار الكتب العلمية، بيروت.
47. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر.
48. ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: خليل عمران المنصور، ط1، 1999م، دار الكتب العلمية، بيروت.
49. العقد الفريد، لابن عبد ربِّه الأندلسي، ط1، 1996م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
50. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف.
51. عيون الأخبار، لابن قتيبة، تحقيق: د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت.
52. غيث النفع، علي النّوري السفاقسي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، ط1، 1999م، دار الكتب العلمية، بيروت.
53. كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: مصطفى السّقّا، ط 1992م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
54. كتاب سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، 1966م، دار الجيل، بيروت.
55. الكشَّاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الرَّزاق المهدي، ط1، 1997م، دار إحياء التراث

العربي، بيروت.
56. الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عارضه وعلَّق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، 1997م، دار الفكر العربي، القاهرة.
57. لسان العرب، لابن منظور، ط1، 1995م، دار صادر، بيروت.
58. لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، 1971م، دار الفكر، بيروت.
59. مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، 1960م، القاهرة.
60. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.
61. مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت.
62. مدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية، د. عبد المجيد عابدين، مطبعة الشبكشي، ط1، 1951م.
63. معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، ط1، 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
64. معجم القراءات القرآنية، د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم، ط3، 1997م، عالم الكتب، بيروت.
65. معاني القرآن للفراء (يحيى بن زياد الفراء)، تحقيق: محمد النجَّار وآخرون، دار السرور.
66. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت 1991م.
67. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
68. المقرِّب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبُّوري مطبعة العاني، بغداد.
69. المقاصد النحوية (شرح الألفية بهامش خزانة الأدب)، محمد أحمد العيني، دار صادر.
70. المنمَّق في أخبار قريش، محمد بن حبيب البغدادي، تحقيق: خورسيد أحمد

فارق، ط1، 1985م، عالم الكتب، بيروت.
71. ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: د. عوض بن أحمد الفوزي.
72. النحو الوافي، عبَّاس حسن ط3، دار المعارف، القاهرة.
73. النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط1، 1987م، منشورات معهد المخطوطات العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت.
74. النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. مجدي عبد القادر أحمد، ط1، مطابع الثورة العربية.
75. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
76. وفيات الأعيان، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار الثقافة، بيروت، لبنان.